

رسالة موجهة من الملك الأردني، عبد الله الثاني، إلى رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، شيخ نيانغ، بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، يؤكد فيها على أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت وستبقى القضية المركزية في المنطقة، وهي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط*

٢٠٢٢/١١/٢٨

أكد جلالته الملك عبد الله الثاني أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وسيواصل الأردن لفت أنظار العالم إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق من أوضاع صعبة تتنافى مع قيم العدالة والكرامة وحقوق الإنسان.

وشدد جلالته الملك، في رسالة وجهها إلى رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني شيخ نيانغ، على أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت وستبقى القضية المركزية في المنطقة.

وفي الرسالة التي وجهها جلالته بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي يصادف ٢٩ من شهر تشرين الثاني من كل عام، اعتبر أن حق جميع الشعوب في تحديد المصير هو حق أممي، ولا يمكن إنكار هذا الحق على الفلسطينيين.

وأكد جلالته الملك أن الأردن سيواصل بذل كل الجهود لحث الجميع على إبقاء القضية الفلسطينية على سلم الأولويات، خصوصاً في ظل تعدد الأزمات العالمية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولفت جلالته إلى ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لمنع التصعيد ودعم إجراءات بناء الثقة لمساندة الشعب الفلسطيني الشقيق ومنع أية انتهاكات تقوض فرص تحقيق السلام.

وجدد جلالته الملك التأكيد على أن المنطقة لن تنعم بالسلام ما لم ينته الاحتلال ويحصل الشعب الفلسطيني على كل حقوقه، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وقيام دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وأعاد جلالته التأكيد على أن "القدس هي مركز وحدتنا، ولا مكان للكراهية والانقسام في المدينة المقدسة، وأن تقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها سيؤدي إلى مزيد من التأزيم والعنف والتطرف".

* المصدر: الموقع الرسمي لجلالته الملك عبد الله الثاني

وتابع جلالة الملك في الرسالة "انطلاقاً من الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، سنبقى بكل ثبات وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ملتزمين بالحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، وحماية ورعاية هذه الأماكن المقدسة". كما شدد جلالاته على أن المملكة ستواصل التنسيق مع الأشقاء والشركاء في المجتمع الدولي للدفع بحل الدولتين، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم.

وأضاف جلالة الملك في الرسالة "سنستمر بالعمل مع الأشقاء والشركاء من أجل إيجاد الظروف الملائمة، التي تسمح بإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تفضي إلى حل عادل وشامل يضمن حقوق الأشقاء الفلسطينيين".

وبين جلالاته أنه لا يمكن تحقيق نتائج مثمرة من الازدهار والنمو المستدام إلا بنظرة شمولية، بحيث يكون الفلسطينيون جزءاً أساسياً في المشاريع الاقتصادية والإقليمية، فضلاً عن أهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية بما يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأشار جلالة الملك إلى أنه لا بد من استمرار تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وفق تكليفها الأممي، لحين الوصول إلى حل عادل وشامل، يعالج جميع قضايا الوضع النهائي، ويحفظ حقوق الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤، بما يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. ودعا جلالاته المجتمع الدولي إلى بعث رسالة قوية في دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لضمان توفير التعليم والخدمات الصحية، وخاصة للأطفال.

وثنّى جلالة الملك الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة في تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها في سبيل مؤازرة الشعب الفلسطيني ودعم مساعيه في نيل حقوقه العادلة والمشروعة غير القابلة للتصرف، وقيامها بدور مهم في حشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، لتبقي القضية الفلسطينية حاضرة في وجدان المجتمع الدولي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>